

الحركة المحصورة المشار اليه بقوله الصادر
 الماضي يستثنى منه افعال في النجيب كما احسن زيد وادغال
 الاستثناء نحو قام القوم بما حلال زيد او ما عدا عمر وليس
 كقولنا فانها لا ترفع الاضمر مستترا وجوبه وكذا المضارع يستثنى
 منه ان لا يكون فعل استثناء فنحن نحو قام القوم لا يكون بكرة
 لانه لا يرفع الاضمر مستترا وجوبه اليه الى غايه اي
 شخص غايه مذكور او موعود مفرد او مثنى او جمع
 ولا يرفع الامر استقلا لا يرفع به بطريقه التبعية كما في
 قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك
 معطوف على الضمير المستكن في اسكن العامل فيه الفعل
 والعامل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف وليس
 معطوفاً على الضمير المبرز لانه موكد للمستتر وهو لا يعطف
 عليه وهذا بناء على ان الاية من عطف المفرد ان وقيل
 ان زوجك مرفوع بفعل متحد وفي تقديره وليمكن تزوجك
 فهو من عطف الجمل ويقوم الزيدان المرفوعه اشارة الي
 وجوب ترفع الفعل من علامة التثنية والجمع اذا كان الفاعل
 مثنى او مجموعاً على اللغة العجمية وهناك لغة لبعض العرب
 سميتها لغة اكله في البراعية لثمة ذلك نحو قاما الزيدان
 وقاموا الزيدون وفي النسوة على ان الالف والواو والنون
 حروف ادعاء التثنية والجمع المذكر والمؤنث كما التانيث
 المسكنة والضم مسند الاظهار لا على ان الفعل مسند للالف
 والواو والنون والاسم الظاهر مبتدأ موحى والا كان ذلك
 على اللغة العجمية وقامت هند وقامت الهندان فيه

اشارة

76
 فيه اشارة الي ان الفاعل اذا كان ظاهراً مؤنثاً حقيقياً متصللاً
 يجب ان يخلق عاملة علامة التانيث الامة شذ من قولهم قال فلانة
 وفيه اشارة ايضا الى حكم المثنى المؤنث الظاهر في وجوب الخلق
 علامة التانيث لعاملة حكم المفرد لا حكم الجمع والتاسع
 المعنى المضاف اليه فان قبل التاسع والعاشر واخلاق في المفرد
 المذكور فتكون الاقسام ههنا بخلافه في ثمانية لا عشرة اجيب
 بان هذا التقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل لبيان الاقسام
 باعتبار وهو ما كفي به الخايمي الصير من حيث هو لا يقيد
 كونه فاعلاً او لا ههنا والاصدق هذا التعريف على جميع اقسام
 الضمير اختصاراً اي لاجل الاختصار وجهد ذلك
 ان الاصل في زيد قام مثلاً زيد تام زيد لان الفعل لا بد له من
 فاعل بعده فلا حذر من التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيجب
 ان يكون اخصر متصل اي متصل بعامله الذي قبله
 فيكون كالحق لذلك العامل سواء كان المتصل مستتراً او بارزاً
 فانه سابق في كلام الله ارض هذا الباب والذي يليه ما يقضي
 ان الضمير المستتر من قسم المتصل وفيه منفصل اي
 عن عاملة وبداء بالمتصل لانه اخصر من المنفصل او
 غير ظاهر ان الموضوع له المتكلم فقط ومصاحبه لغيره على
 سبيل الشرح لا الشطر والامر بجلا قد فنقول العبارة بان يرد
 بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالمعنى ومعه غيره اي مصاب
 له ومشاركه في مدلوله الفعل فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره لا
 المتكلم فقط مشروط بمصاحبة غيره والمثنى الغائب
 مطلقاً اي سواء كان مذكوراً او مؤنثاً اذني عشر